http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1590) السنة السابعة - الثلاثاء (25) آب 2009

النواب لايتوقعون تغييراً كبيراً في الخريطة السياسية

الائتلاف يعلن تشكيلته النهائية وسط غياب الدعوة و(المستقلون)

الائتلاف الوطني العراقي

بغداد/ هشام الركابي

اعلن رسميا في بغداد امس الاثنين عن تشكيل الائتلاف الوطني العراقي للمشاركة بالانتخابات البرلمانية في كانون الثاني المقبل، وفيما يبدو من الاسماء المطروحة فيه، فأن هذا الائتلاف لم يختلف عن الائتلاف العراقي الموحد الذي دخل الانتخابات السابقة باستثناء غياب حزب الدعوة برئاسة نوري المالكي.

وضم التشكيل الجديد المجلس الاعلى الاسلامي والتيار الصدري ومنظمة بدر وكتلة التضامن المستقلة وتيار الاصلاح الوطني والمؤتمر الوطني العراقي ومجلس انقاذ الانبار ورئيس جماعة علماء العراق فرع الجنوب ، وتجمع عراق المستقبل ، وحزب الفضيلة الاسلامية، بالاضافة الى حزب الدعوة تنظيم العراق جناح عبد الكريم العنزي وشخصيات سياسية اخرى.

ولم يكن حزب الدعوة الاسلامية الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي ضمن المشاركين بتشكيل الائتلاف بالاضافة الى حزب الدعوة تنظيم العراق جناح هاشم الموسوي و(المستقلون) برئاسة حسين الشهرستاني.

الى ذلك اعلن القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي همام حمودي إلى ذلك أعلن انه التقى الاحد رئيس الوزراء نوري المالكي باعتباره رئيسا لائتلاف دولة القانون والامين العام لحزب الدعوة ودعاه الى حضور اعلان تشكيل الائتلاف الجديد وكان جوابه بأنه سيبارك الاعلان الاولي للائتلاف. وقال في مؤتمر صحفي عقب الاعلان عن تشكيل الائتلاف الوطني العراقي امس: ان الائتلاف ليس جبهة بين الاحزاب او تحالفا حزبيا، وانما مؤسسة تريد إقامة دولة العدل في العراق وان يكون الشعب الحاكم ولا يكون الحاكم هو مطلق الحكم.

واضاف حمودي: ان المالكي وعد بأن يستمر الحوار وان يكون هناك اجتماع اخر ويكون حاضرا معنا ويكون الجمع اوسع، وتابع: سوف ننفتح على كل القوى في جميع المحافظات ليس بالشعار وانما بالمكونات. ووصف حمودي الائتلاف الجديد بانه منهج جديد بإرادة جادة ومنهج عملي لتحقيق الاهداف.

في هذه الاثناء، قال رئيس تيار الاصلاح الوطني ابراهيم الجعفري: ان الائتلاف الجديد يرفض الطائفية المقيتة والعنصرية البغيضة ويسعى لمشاركة جميع المكونات التي شكلت الائتلاف السابق. واضاف في كلمة ألقاها في الإعلان الرسمي لتشكيل الائتلاف الوطني العراقي: اننا نسعى لدولة العراق الجديد والتركيز على ثوابتنا الوطنية التي تحفظ للعراق وحدته. واوضح الجعفري: ان القوى السياسية عقدت عزمها على ان يكون الائتلاف مؤسسة تحكمها الكفاءة والنزاهة والاخلاص نحو دولة العدل. وتابع: لم تكن رحلة الائتلاف بمعزل عن تشكيله السابق، اذ ان الائتلاف يضع نصب عينيه المصالح الكبرى وفصل السلطات ومحاربة الارهاب والتداول السلمي للسلطة ومعالجة الفقر ومحاربة الفساد وتحريك ملف المعتقلين وفق قاعدة المتهم بريء حتى تثبت ادانته، وهي تتطلب الجهود الخيرة من الائتلاف ومن خارج مكوناته. وشدد على انه يجب احترام سيادة العراق وعدم التدخل بشؤونه الداخلية وكذلك تمتين علاقات العراق بدول العالم المختلفة.

من جهته وصف رئيس الهيئة السياسية للتيار الصدري كرار الخفاجي تشكيل الائتلاف الوطني العراقي بأنه بداية لنهاية النظريات والتخندقات الطائفية العنصرية. وقال في كلمته له في الاحتفال بتشكيل الائتلاف: ان الائتلاف يفتح ذراعيه لتقبل كل الاطراف على اساس الحوار والتفاعل المشترك لبناء العراق وخدمة شعبه المظلوم .ودعا السياسيين الى العمل على قيادة البلد نحو البناء و«الخلاص من الاحتلال». في غضون ذلك دعا رئيس مجلس انقاذ الانبار حميد الهايس الائتلاف الوطني العراقي الى حماية المنطقة الغربية من التدخلات الخارجية. وقال في المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد الاعلان عن تشكيل الائتلاف: ان العصابات التكفيرية والقاعدة توجدان بشكل كثيف في المنطقة الغربية وتتخذان من (حانات) سوريا في المساء ملهى لهما وفي الصباح تتخذان من العراق مكانا لتفجير عبواتهما. واضاف: اننا نمتلك ادلة على ان تنظيم القاعدة يتنقل بكل حرية، وعندما نبلغ الاجهزة الامنية، لا تتخذ اية اجراءات بهذا الشان، لذا نطالب الائتلاف بوضع حد لهذه التجاوزات. وعلى صعيد متصل قال رئيس المؤتمر الوطني العراقي احمد الجلبي: ان الائتلاف الجديد سيكون حجر الزاوية لتكوين اكثرية برلمانية تنبثق عنها حكومة وطنية. واضاف في كلمة ألقاها في حفل الاعلان الرسمي لتشكيل الائتلاف الوطني العراقي امس: ان الحكومة التي نسعى لتشكيلها يجب ان تكون وطنية ونزيهة وفوق الانتماء الحزبي. واوضح الجلبي: ان هذا الائتلاف يسعى من خلال برنامجه الانتخابي الى ان يطرح افكارا قابلة للتنفيذ ذات مصداقية بفحواها. واهدافنا هي حماية الدستور لحماية حقوق العراقيين في الامن والحياة الكريمة والسيادة على ارضهم. واشار الى انه يجب الارتقاء بالشعب العراقي الى مستويات اعلى، اذ ان العراق يرزح تحت خط الفقر ويجب ان يتم انتقال الثروة من الحكومة الى الشعب، وهناك برنامج لهذا الغرض. ويجب ان ندافع عن سيادة العراق وذلك بمعالجة علاقاتنا الاقليمية والتفاهم مع تلك الدول حول بعض القضايا. كما قال الجلبي نسعى لان يكون معنا اخواننا في حزب الدعوة الاسلامية وان يشاركوا بهذا الائتلاف.

من جانب اخر توقع عدد من السياسيين عدم حصول اية متغيرات في الخارطة السياسية في الانتخابات المقبلة لاسيما بعد ان اعلن الائتلاف العراقي الموحد الاطار العام له في غياب حزب الدعوة جناح المالكي وكتلة (المستقلون). المتحدث باسم جبهة التوافق العراقية سليم عبدالله اوضح لـ(المدى): انه لايتوقع حصول تغيير في الاداء العام في المشهد السياسي العراقي بإعادة انتخاب نفس القوى التي كانت موجودة في السابق. واكد عبدالله انه لم يجد في اعلان الائتلاف امس اية تطورات لان اغلب الشخصيات الموجودة هي نفسها كانت موجودة ضمن الائتلاف الشيعي وبالتالي فان تصريحات قادة الائتلاف في السابق لم تكن دقيقة بشأن عقد تحالفات وطنية تضم جميع القوى الوطنية.

فيما توقع النائب عن التحالف الكردستاني ازاد عمر عدم تغيير الخارطة السياسية في الانتخابات البرلمانية المقبلة وقال: ان من يتحدث عن تغيير كبير في الخارطة السياسية للدورة البرلمانية المقبلة فهو مخطئ وان التغيير لن يحدث باستثناء اختفاء بعض الكتل الصغيرة الموجودة في البرلمان الحالي. واضاف عمر: ان الكتل الكبيرة كالتحالف الكردستاني والائتلاف العراقي الموحد وجبهة التوافق تمثل العمود الفقري لمجلس النواب وستبقى في البرلمان المقبل.

في حين يرى النائب عن كتلة الفضيلة باسم شريف انه لايتوقع تحسنا في الاداء العام في المشهد السياسي العراقي بإعادة انتخاب نفس الوجوه والكيانات. واضاف في تصريحات صحفية على هامش اعلان الائتلاف الموحد تشكيلته النهائية: انه بعد التجارب الانتخابية التي خاضها العراقيون ومع قرب الاستحقاق الانتخابي، نرى من الضروري ان لا يعيدوا انتخاب نفس الوجوه والشخصيات والكيانات التي جلست على كراسي الحكم والسلطة. واوضح: ان هذه الشخوص انشغلت بمصالحها الحزبية والشخصية وكرست المحاصصة الخاطئة وابتعدت عن هموم ومطالب وحاجات الانسان العراقي ولم تتجرأ على مكافحة الفساد بل كانت خيمة يستظل به المفسدون وبذلت جهودا في الدفاع عنهم، وعد شريف قيام العراقيين بإعادة انتخاب الوجوه السابقة تقصيرا بحق انفسهم وبلدهم.

واردات الصين من نفط العراق تقفز ٤٥٠ ٪ في تموز

بكين/ رويترز

أظهرت بيانات يوم امس الاثنين أن واردات الصين من النفط العراقي قفزت الى ٤٥٠ بالمئة في تموز على أساس سنوي وأكثر من المثلين عن مستويات حزيران وذلك بسبب الاسعار المغرية نسبيا وارتفاع الانتاج.

وأوضحت بيانات الكمارك التي صدرت في وقت سابق من يوم الاثنين أن الصين استوردت ١,٣٣٨ مليون طن من الخام العراقي الشهر الماضي أو ٣١٥ ألف برميل يوميا. وارتفع حجم الواردات في الشهور السبعة الاولى ٣٤٥ بالمئة الى ٣,٥٥٦ مليون طن أو ١٢٢٤٥٠ برميلا يوميا. وقال متعامل صيني مقره بكين ان «الفرق بين برنت وخام دبي كان قليلا حقا في الفترة الماضية ما جعل واردات الصين من النفط السعودي تبدو أكثر كلفة مقارنة بالخامات الاقليمية المنافسة مثل خام البصرة.» لكن بصورة عامة كانت نسبة الخام العراقي ٣,٢ بالمئة فقط من اجمالي واردات الصين في الشهور السبعة الاولى من العام. وقال متعامل في بتروتشاينا: ان ارتفاع الانتاج العراقي كان سببا اخر اذ استفاد العراق من تخفيض أوبك لانتاجها. وبلغت صادرات النفط العراقي ٢,٠٣٧ مليون برميل يوما في حزيران وهو أعلى مستوى منذ بداية الحرب في العام ٢٠٠٣. وسعى العراق بنشاط في الشهرين الماضيين لبيع نفطه في اسيا مع تراجع الطلب في الغرب.

وعلى صعيد متصل، قال وزير النفط حسين الشهرستاني امس الاثنين: انه لا يرى حاجة على الاطلاق لزيادة انتاج اوبك في اجتماع المنظمة في ايلول. واضاف الشهرستاني في تصريح من مدينة اسطنبول التركية: ان المؤشرات على انتعاش الاقتصاد العالمي ستؤدي على الأرجح الى ارتفاع الطلب على النفط في المستقبل القريب ولكن في الوقت نفسه فإن احتياطيات الخام أعلى مما كانت عليه خلال السنوات الخمس الماضية. وأضاف الوزير على هامش اجتماع بين مسؤولين عراقيين ومسؤولين تنفيذيين بصناعة النفط: انه كي يتحقق التوازن بين العرض والطلب فإن أعضاء اوبك لا يريدون اغراق الاسواق بنفط لا يشتريه أحد. وقال الشهرستاني: ان انتاج النفط لا يزال أعلى من الطلب العالمي.

وتجتمع أوبك في التاسع من ايلول وكانت قد تعهدت خلال العام الماضي بخفض انتاجها ٤,٢ مليون برميل يوميا لمواجهة اكبر تراجع في الطلب منذ عام ١٩٨١. وذكر الشهرستاني: ان الالتزام بتخفيضات الانتاج كان متفاوتا وأن بعض الدول المنتجة للنفط لا تلتزم بقرارات أوبك واعتبر هذا مؤشرا غير ايجابي. وعند سؤاله عما اذا كان العراق سيطلب قدرا أكبر من الانضباط في اجتماع أوبك، أكد الوزير أن العراق سيصر على ذلك.

حقول نفط عراقية

مسؤولون في نينوى يؤيدون مقترحاً اميركياً بالحماية الثلاثية لمناطقهم

الموصل/ آكانيوز

أيد عدد من السياسيين مقترح القوات الأميركية في العراق بتشكيل قوة عسكرية مشتركة اتحادية وأمريكية وكردية لحماية مناطق الخلاف، فيما أبدى البعض قلقا من أن وجود الجيش الأميركي في تلك المناطق سيكون ذريعة للجماعات المسلحة للقيام بعمليات عنف.

وقال حسو نرمو قائمقام قضاء الشيخان٤٥ كم شمالاً إن «هذا المقترح يجسد اعترافا أميركيا بإقليم كردستان وقوات البيشمركة التي تساهم جنبا إلى جنب مع القوات العراقية والقوات الاميركي ة في حفظ الأمن والنظام». وأضاف «لا أعتقد أن وجود الاميركي ين سيسهم في تصعيد العمليات الارهابية في مناطقنا، لأن الإرهابيين يتحينون الفرص دائما وليسوا بحاجة لذريعة وجود القوات الاميركي ة في مناطقنا لتصعيد عملياتهم، كما لا اعتقد أن وجود القوات الاميركي ة سيضيف شيئا للوضع الأمني لأن مناطقنا آمنة ومسيطر عليها ولدينا تحوطاتنا الأمنية الخاصة».

وكان قائد القوات الاميركي ة في العراق الجنرال راي أوديرنو قدم، في ١٦ آب الجاري، اقتراحا للحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان يقضي بالتنسيق بين قوات الحكومة الاتحادية والقوات الاميركي ة وقوات البيشمركه للسيطرة على مناطق الخلاف في محافظة نينوى ووقف الخروقات الأمنية التي تقوم بها الجماعات المسلحة.

كما أوضح بيان سابق للجيش الاميركي: أن القوات التي ستحمي مناطق الخلاف حسب خطة الجنرال أوديرنو ستعمل وفقا للاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن التي نصت على انسحاب القوات الاميركية من المدن العراقية في ٣٠ حزيران الماضي.

وكانت بعض القوى السياسية قد أعلنت رفضها لمقترح أوديرنو حول حماية مناطق الخلاف معتبرة ان الاقتراح تهديدا للحدود الإدارية لهذه المحافظات بجعلها خارجة عن سلطة مجالس المحافظات الجديدة.

من جهته أشارمحمد الشبكي عضو تجمع الشبك الديمقراطي في ناحية برطلة ١٧كم شرق الموصل «نحن نرحب بأية خطوة أو حل يوفر الأمن لمناطقنا ولا يوجد اعتراض لنا على ذلك»، ولكننا في نفس الوقت قلقون من أن تصعد الجماعات المسلحة من عملياتها في مناطقنا بذريعة وجود الاميركي ين فيها».

وكان تفجيران بشاحنتين مفخختين استهدفا، في ١٠آب ، قرية خزنه التي تسكنها اقلية الشبك ما أسفر عن استشهاد ٢٩ شخصا وإصابة ١٥٥ آخرين بجروح مختلفة كما تعرضت المنازل القريبة من الحادث إلى اضرار جسيمة.

فيما اوضح دخيل قاسم حسون قائمقام قضاء سنجار: أن «المقترح الاميركي جيد لحين تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور»، واضاف أنه «ربما سيساعد هذا الأمر على إيجاد حل لمسألة هذه المناطق المتنازع عليها».

وتقضي المادة ١٤٠ من الدستور العراقي بحل مشكلة مناطق الخلاف بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان، وتعالج على ثلاث مراحل هي التطبيع وإجراء إحصاء سكاني ثم استفتاء يقرر بقاء هذه المناطق في وضعها الاداري الحالي أو انضمامها إلى إقليم كردستان.

ولفت الى أنه «من المهم بمكان أن يكون هناك تنسيق عال بين القوات الاميركي ة والعراقية وقوات البيشمركة».. متوقعا أن «تقوم الجماعات المسلحة بتوجيه ضربات هنا وهناك بذريعة وجود القوات الاميركي ة».

أما بارزان سيد كاكه قائمقام قضاء مخمورفقد أكد أن «الوضع الأمني مستتب في مناطقنا».. مطالبا قائمة الحدباء بأن «تتوقف عن توجيه الاتهامات للكرد وتشجيع الإرهابيين في استهداف مناطقنا».

وبين «أعتقد أننا لسنا بحاجة لدعم الوضع الامني من القوات الاميركي ة بقدر حاجتنا إلى دورها في إيجاد حلول للخلافات السياسية التي تظهر على السطح بين حكومة الاقليم والحكومة المركزية».

وكان خلاف نشب بين قائمة الحدباء التي يرأساها محافظ نينوى أثيل النجيفي وقائمة نينوى المتآخية التي يرأسها خسرو كوران وذلك بسبب استئثار قائمة الحدباء بجميع مناصب محافظة نينوى ما أدى إلى مقاطعة ١٦ وحدة إدارية لحكومة المحافظة.

وتمتلك قائمة الحدباء ١٩ مقعدا في مجلس محافظة نينوى من أصل ٣٧ مقعدا، فيما تمتلك قائمة نينوى المتآخية ١٢ مقعدا من مقاعد المجلس. وحول احتمال وقوع أحداث عنف في مخمور، نوه كاكه «لا أعتقد أن الجماعات المسلحة ستصعد عملياتها في مناطقنا بذريعة وجود الاميركي ين».. «المجاميع المسلحة كانت وما زالت تستهدف العراقيين وخاصة الذين كانوا معارضين للنظام السابق والمؤمنين بالعراق الجديد».

واشنطن تزود الصليب الأحمر بهويات معتقلين بسجون سرية في العراق وافغانستان

نيويورك/ وكالات

أفادت صحيفة نيويورك تايمز الاميركي ة نقلا عن الجيش الاميركي إعلانه انه بدأ بإعلام اللجنة الدولية للصليب الاحمر بهويات مشتبهين محتجزين في سجون سرية في العراق وافغانستان. وقالت الصحيفة نقلا عن ثلاثة مسؤولين عسكريين لم تعلن أسماؤهم: ان هذه السياسة ستسمح للصليب الاحمر بالوصول الى عشرات المشتبه في كونهم «ارهابيين» والمقاتلين الاجانب الذين اعتقلتهم القوات الاميركي ة في العراق وأفغانستان واحتجزتهم في معسكرات خارجية للعمليات الخاصة. وبدأت السياسة الجديدة هذا الشهر دون الاعلان عنها. وسمح للصليب الاحمر بالاطلاع على معظم السجون الاميركي ة ومواقع الاحتجاز في ميادين القتال في العراق وأفغانستان فيما عدا مواقع العمليات الخاصة. من جانبه رفض بريان ويتمان المتحدث باسم وزارة الدفاع الاميركي ة التعليق على معسكرات العمليات الخاصة، نافيا وجود سجون سرية أو غير معلن عنها لدى الوزارة. وتابع «نحن نبذل كل ما في وسعنا لتسجيل المحتجزين لدى اللجنة الدولية للصليب الاحمر بأسرع ما تسمح به الظروف العملية بعد الاحتجاز، وهذا في الغالب يحدث خلال اسبوعين من الاحتجاز». ورفض متحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الاحمر التعليق على الخبر، مشيرا الى ان سياسة اللجنة الدولية العامة في ابقاء المناقشات بشأن أمور الاحتجاز تظل طي الكتمان. وفي تطور اخر، تنشر وكالة المخابرات المركزية الاميركي ة تقرير عام ٢٠٠٤ الذي ينتقد فيه المحقق العام للوكالة بشدة برنامج استجواب وتحقيق خاص بالوكالة تضمن تعذيبا وايهاما بالغرق والإعدام.

تضارب الأنباء بشأن تسريح رئيس جهاز المخابرات

بغداد/ الوكالات

تضاربت الأنباء بشأن تسريح رئيس جهاز الاستخبارات الفريق محمد الشهواني، عقب تفجيرات الأربعاء الدامية في بغداد، ورجحت مصادر مقربة من الحكومة اسناد منصبه إلى طارق نجم، مدير مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي، او وزير الأمن الوطني شروان الوائلي بعد دمج وزارته مع الجهاز. وأكد مصدر في الاستخبارات بحسب صحيفة «الحياة» ان «رئيس الجهاز غادر (الجمعة) بعد قبول رئيس الوزراء استقالته التي قدمها الأربعاء الماضي احتجاجاً على التدخلات السياسية في عمل الجهاز من جهة، وتحميله مسؤلية فشل القادة الميدانيين ادارة الملف الأمني، من جهة اخرى». وامتنع المصدر عن تحديد مكان الشهواني لكنه قال أن «رئيس الجهاز تحدث خلال اجتماع مع المسؤولين الخميس عن مشادة كلامية مع رئيس الوزراء الذي حمل الاستخبارات مسؤولية عدم كشف اوكار الإرهابيين، وانتهت المشادة بتقديم الاستقالة».

ورجحت مصادر سياسية بحسب الصحيفة ان يسند المالكي المنصب، اما الى مدير مكتبه طارق نجم الذي يشرف على عمل الجهاز منذ عام ونصف العام او الى شروان الوائلي، بعد دمج وزارته بالجهاز «للتخلص من مأزق امتناع البرلمان عن المصادقة على قانون وزارة الأمن الوطني من جهة، ومعالجة إلغاء البرلمان التخصيصات المالية لهذه الوزارة في موازنة العام الجاري وسد الطريق امام الاحزاب الاخرى للوصول الى رئاسة الاستخبارات».

الى ذلك، قال مقربون من حكومة المالكي: ان «اقالة او استقالة الشهواني امر واحد لا ينفصل عن بعضه» كون «رئيس جهاز الاستخبارات انتهت فترة تعاقده مطلع ايار الماضي لكن النقاشات التي أجريت حينها توصلت الى ان عمله بدأ في اول ايلول ٢٠٠٤ ما يعني انتهاء مدته مطلع الشهر المقبل، كما ان اوراق احالته على التقاعد اكتملت قبل عشرة ايام». واستدركت المصادر أن «الاستقالة او الإقالة جاءت في توقيت يحتمل التأويلات».

وعن وجهة الشهواني بعد مغادرته العراق قالت: «بالتأكيد سيعود الى عائلته في اميركا فهو كان خلال عمله في السنوات الماضية يسكن داخل مبنى الجهاز».

وكانت تقارير تحدثت في أيار الماضي عن نية الحكومة عدم تجديد عقد الشهواني المبرم مع سلطة الحاكم المدني الأميركي بول بريمر.

وتتهم عدد من الأحزاب الجهاز بأنه «عينة من جهاز الاستخبارات السابق، وتمويله وقيادته يخضعان للأميركيين الذين اعادوه إلى عمله، لا سيما في شعبتي إيران وسورية والمجموعات المسؤولة عن حركات المعارضة لنظام صدام» بحسب الصحيفة.